آليات دعم المنظمات الدولية لشبكات الأمان الاجتماعي

م.م. هند شاكر محمود

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

hind.shaker@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

تختلف المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات الحكومية من زوايا عديدة؛ فالمنظمات الدولية الحكومية مكونةَ بشكل رئيس من دول ذات سيادة هدفها متابعة المصالح المشتركة للاعضاء، أما المنظمات الدولية غير الحكومية قد تكون لأفراد بصفتهم الشخصية أو المهنية، أو لأحزاب سياسية، أو للهيئات والنقابات المهنية والعمالية، وتتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالصفة الدولية؛ أما بحكم العضوية فيها حين تضم أفرادا أو جماعات ينتمون لأكثر من دولة، وتسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التعاون الدولي في مجال خاص اجتماعي او ثقافي او فني لكن العلاقة بين الأمم المتحدة وبين الوكالات الدولية المتخصصة علاقة تعاقدية في إطار الاتفاقيات.

الكلمات المفتاحية: (الدعم السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي، ردم الفجوة الرقمية).

Support by international organizations for social safety nets

Hind Shaker Mahmoud

College of Political Science/Al-Nahrain University

hind.shaker@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

INGOs differ from governmental organizations in many ways; International governmental organizations are composed mainly of sovereign states whose goal is to pursue the common interests of the members. International non-governmental organizations may be for individuals in their personal or professional capacities, or for political parties, or for professional and labor bodies and unions. International non-governmental organizations

have international status; As for membership in it, when it includes individuals or groups belonging to more than one country, international non-governmental organizations seek international cooperation in a special social, cultural, or artistic field, but the relationship between the United Nations and the specialized international agencies is a contractual relationship within the framework of agreements.

Keywords: (political, economic, and social support, bridging the digital divide).

المقدمة:

إنّ دور المنظمات الدولية الفعال بشأن حقوق الإنسان او الدعم السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي الذي تقوم بتقديمة وشبكات الأمان الاجتماعي تعُد آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرحلية لتخفيف البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة للعولمة والانتقال إلى اقتصاد السوق، وشبكات الأمان الاجتماعي ليست بديلاً عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية والحديثة او السياسات الاجتماعية وإنما مكملة لها لذلك هنالك انواع من الدعم الذي تقدمهُ المنظمات الدولية لشبكات الامان الاجتماعي في المجتمع لتتمكن من مساعدة اكبر عدد من افراد المجتمع عن طريق الدعم المختلف من قبلهم، لذلك يتكون البحث من ثلاثة مطالب سيتم مناقشتها.

اهمية البحث:

يعد موضوع البحث من الموضوعات التي تبحث في آلية التعاون والدعم المقدم من المنظمات الدولية الى شبكات الامان الاجتماعي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من ان للمنظمات الدولية لها الدور الفعال في عملية الدعم للدول سواءآكان اجتماعي ام سياسي ام اقتصادي وله تأثير على تحسين الاوضاع ومعالجة الاثار الناجمة عن نقص الدعم المحلي والدولي .

المطلب الأول: الدعم السياسي والاجتماعي

إنّ المنظمات الدولية تتمثل بنماذج حل المنازعات الدولية وأنّها تتعامل مع مدخلات بيئة معادية، كما وتشارك في التكيف بإعادة تحديد أهدافها، وتطور ديناميكية خاصة للبقاء مع دعم خارجي كافٍ، وتوسيع مهامها على عملاءها من الحكومات او الجماعات، وبذلك ما يميز المنظمات الدولية ودورها في دعم السياسي والاجتماعي أنها تعتمد على

ثلاثة عوامل تجعل المنظمات الدولية فريدة في نوعها ودعمها السياسي والاجتماعي ويكمن ذلك في (الهيكل، والخصائص، والقيود)[١].

أصبح الاهتمام بتنمية القدرات السياسية والاجتماعية يمثل مطلباً دولياً وإحدى السمات المميزة للسياسات والبرامج الدولية المعاصرة والتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ودعم ومشاركة في صنع القرار على المستويات كافة من أجل تفعيل دور التعاون المشترك، فمن ناحية المقترب الوظيفي عندما تكون الدول في "شبكة" (المنظمات الدولية فهم أقل عدوانية) بهدف تسهيل التعاون الدولي وليس لأنشاء سلطة سياسية عامة على نطاق واسع[٢]، ويطلق البعض على المنظمات الدولية الحقوقية المهتمة في حقوق الانسان(منظمات التغيير الاجتماعي)؛ وذلك لفعاليتها وأرتباطها تاريخياً بإحداث الحركات الاجتماعية، لذا هنالك علاقة قوية بين المنظمات الحقوقية والعدالة الاجتماعية وتستمد من قضية والاجتماعية، فمن ناحية (الدعم السياسي للمنظمات الدولية) بشكل عام، فهي تعمل بصورة كثيفة وايجابية لممارسة الدور الذي تقوم من أجله في توعية وتثقيف المجتمع في أوقات الانتخابات، والتوعية بخطر الأدلاء بأصواتهم للافراد غير المؤهلين سياسياً لتولي القيادات السياسية والنخب المميزة لحكم البلاد، فيما تتهم بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية والدولية بالتدخل في بعض الاحيان في شؤون الدول للضغط عليها في أمور متعلقة بالسياسة، والتخابر لصالح جهات خارجية، وبأن بعضها منحاز لطرف من الاطراف في النزاعات الداخلية أو الإقليمية[٣]، العدالة الاجتماعية رسوخ في التنمية المستدامة واندماج الفرد في المجتمع وشعورهُ بالعدالة السياسية

فالفرد بوصفه مواطناً أخلاقياً قادر على التفكيير والسلوك بصورة عقلانية ومعقولة وهذا بدوره يتحقق عن طريق نشوء الثقة المتبادلة وتعزيز إطار التعاون داخل المؤسسات عند توزيع المنافع والتفكير الحكومي بالمواطن عن طريق تأمين متطلباتهُ، أما عن طريق توفير العمل اللائق به او عن طريق مساعدتهُ من الحكومة ببرامج الرعاية وشبكات الأمان الاجتماعي لكي لا يحذو المواطن نحو المغريات السياسية في اوقات الانتخابات، ولتحقيق الاستقرار المستدام الذي يكمن بوسائل ليبرالية ديمقراطية إلى جانب ضمان حقوق الانسان والحريات وتوفير الفرص والعيش اللائق والحد من التفاوت بين طبقات المجتمع، لذلك نلحظ من القرن الواحد والعشرين شبه أختفاء الطبقة الوسطى من المجتمعات عامة والمجتمع العربي خاصة، وهذا يسبب خطر بالمجتمع وبهذا تسود عدم المساواة والتفاوت في الدخول، وأنّ دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية والكيانات لا يقل دورها عن الدور الأساسي للدولة،

وتمثل الطبقة الوسطى المنتجة وحضورها داخل مؤسسات الدولة وخارجها دور فاعل وحيوي فبدون الطبقة الوسطى العريضة لا يمكن تصور وجود سوق عمل حيوي وقيادة عملية التغيير المنتظرة [٤].

لذا لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي من الضروري أن يكمن الدعم والتناغم في التحديث السياسي والدستوري والمؤسساتي التي تسعى الدول جميعاً للعمل عليه، وهذا ما أكدهُ روبرت مكنمارا *بقوله" فأي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى المجتمع العصري، فأن معناه التنمية، والأمن ليس القوة العسكرية، وأن كان قد يشملها أن الامن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن"، إذن فالوئام والسلام والأمن لا يتحقق الاعبر تحقيق التنمية بأبعادها المتكاملة[٥].

ان وجود المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وظهورها على الساحة العالمية؛ وذلك لتزايد الوعي والادراك بضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، ومن الملاحظ أن بعض المنظمات غير الحكومية تتبنى استراتيجية الانخراط في حوارات مع الجهات المانحة حول السياسات العامة، خاصة في ظل الليبرالية الجديدة التي تتبنى تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص، ومن ضمنها خصخصة وظائف الدولة في التعليم والصحة وغيرها، وواضح أنّ الحروب الاهلية، والتحولات الديمقراطية التي شهدتها كثير من دول العالم، والتدخل الدولي الإنساني، هي متغيرات ساعدت المنظمات غير الحكومية في الترويج لإستراتيجيتها كبديل عن الدول الهشة [٦].

يعكس ذلك أهمية دور المنظمات والمجتمع الدولي في تحقيق العدالة عن طريق شراكة بين المنظمات والدولة والاسترشاد بخبرات المنظمات الدولية، لذلك ضرورة التزام الدولة بتوفير وإتاحة الفرص أمام الجميع وعدم التمييز بينهم، وتوفير السكن الملائم وتحديد الحد الأقصى والأدنى للإجور بشكل شفاف ونزيه، وتوفير الدعم لبعض الخدمات الضرورية وأن يكون التعليم والعمل حق تكفلهُ الدولة للجميع ومراعاة الفئات الضعيفة والمهمشة عن طريق دعمها ببرامج الحماية والرعاية لشبكات الأمان الاجتماعي والقضاء على مشكلات منها (البطالة والفقر وعدم التأمين الصحي والاجتماعي وسوء التعليم)؛ لأنّ تلك المشاكل تساعد بهدم التنمية مما يؤثر على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالعدالة الاجتماعية هي مسؤولية الدولة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية من السياسات الضرورية للعمل من أجل تطبيقها في ضوء موارد المجتمع المتاحة الطبيعية والبشرية[٧] .

إنّ غياب التنسيق والتكامل بين المؤسسات ولاسيما على المستوى المحلي والمنظمات الدولية يضعف قدرتها على الاستقلالية واتخاذ القرارات والمشاركة في صنع السياسات الاجتماعية بين المنظمات والمؤسسات، فضلاً عن المنظمات الاهلية ومشاركتها الفاعلة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

لذلك يعُدّ صنع السياسة الاجتماعية عملية دينامية مستمرة وخطوات مترابطة وصياغة أهداف تتمركز باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية، وبذلك تقدير النتائج المتوقعة وتؤثر وتتأثر في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي نتاج السياسي بحت بالدرجة الأساسية، ويمكن بذلك عرض نموذجين لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية وتبدأ بالآتي [٨] :

١. أنموذج ميشيل هيل(Michael Hill) : هنالك نوعين من صنع السياسات للرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعي وتتضمن في:

أ. أنموذج النظام السياسي: تركز عملية صنع القرار واتخاذ السياسات الاجتماعية المناسبة عن طريق النظام السياسي والأجهزة المتخصصة في الدولة.

ب. أنموذج النظام الاجتماعي: يوضح عن طريق تأثير البيئة والمتغيرات البيئية المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان المنظمات الدولية المعنية تؤثر في تلك العمليات

٢. أنموذج وليام بريجمان(William G.Brueggrmann)

أ. أنموذج الصفوة

ب. الأنموذج المؤسسي

ت. أنموذج جماعات المصالح والاهتمام

ث. أنموذج العامل العقلاني الرشيد ويضم نماذج عدة ثانوية ومنها: أنموذج العامل الإداري، أنموذج المساومة والتفاوض، أنموذج الاتساق).

وعن طريق الاطلاع على النموذجين لصناعة سياسة الرعاية الاجتماعية كان من أفضلهما أنموذج (مشيل هيل) إذ يرى: أن السياسة تكون أكثر وضوحاً عن طريق النظام السياسي مع تحديد المتغيرات السياسية ودرجة تأثيرها، وأيضاً الأنموذج الاكثر توافقاً مع المتغيرات العالمية الجديدة ويمكن تطبيقة في المجتمعات كافة مع أختلاف قيمها وأيديولوجيتها، وبذلك تكون للدولة والمجتمع وللمنظمات الدولية الحق في التعاون مع المجتمعات المحلية في تقديم الدعم المادي والمعنوية وتحسين الوضع القائم بالشراكة مع الدولة.

وأيضاً هناك استتراتيجيات للسياسات الرعاية الاجتماعية وهي التي أظهرتها الادبيات المهنية الحديثة ومنها[٩] :

أ. إستراتيجية التمكين : القصد منها هي تعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات السكانية الضعيفة بغية مشاركتهم في صنع السياسات.

ب. إستراتيجية المدافعة : وهي نمذجة المشكلات وبرمجة الحلول والبدائل المناسبة عن طريق تبني المشكلات المجتمعية التي تواجة المجتمع.

ت. إستراتيجية العدالة: وهي التوزيع العادل والمناسب لخدمات الرعاية الاجتماعية وضمان الحد الأقصى من الأمان الاجتماعي والتغطية الشاملة للوصول إلى المستحقين الحقيقيين.

ث. إستراتيجية الديمقراطية: وهي تحقيق الزيادة بمعدلات مشاركة الافراد بصنع الرعاية الاجتماعية وعلى مستوى عالي من الكفاءة والفاعلية.

ج. استراتيجية التعليم والتدريب: ويقصد بها زيادة الفرص الحقيقية للارتقاء بالخبرات العملية، واكتساب القيادات وزيادة المعلومات ومعارف أفراد المجتمع.

الواضح من الإستراتيجات السابقة نجد ان من الضروري تطبيق تلك الاستتراتيجيات؛ بسبب اتصالها مع بعضها وتنامي الاهتمام بصانعي القرارات السياسية والمتخصصة الاجتماعية واستخدام الاليات والمهارات المناسبة.

لذلك تركز المنظمات الدولية عامةً والبنك الدولي خاصةً في عمله مستقبلاً مع حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بخصوص التنمية الاجتماعية وسياساتها على أربعة مجالات إستراتيجية وهي تكمن في[١٠]

- دعم إطار شامل مؤاتي للتنمية الاجتماعية في الحوار المعني.
- تحسين فعالية المشروعات والدراسات التي تساعد البنك الدولي في تمويلها عن طريق دمج التنمية الاجتماعية في القطاعات الرئيسة.
- بناء حافظة مشروعات تركز على المبادئ الرئيسة لتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالآشتمال والتماسك الاجتماعي والمساءلة
- تدعيم مقدرة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معه عن طريق بناء القدرات وإقامة الشراكات على الاضطلاع بالتنمية الاجتماعية.

لذلك تتسم المجتمعات في المنطقة العربية بكثير من التنظيم الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي، نتيجةً لذلك: أدى الإزدياد والتوسع الحضري إلى إضعاف الهيكل المجتمعي والمؤسسات المحلية وأفرزت البطالة والفقر والنزاعات .....الخ، ومن المشكلات الاجتماعية الذي نلحظها فقد تمثلت أيضاً في مشكلة عدم الاندماج الوطني وعدم وجود ارضية أيضاً في مشكلة عدم الاندماج الوطني وعدم وجود ارضية اجتماعية ونسيج اجتماعي متماسك فضلاً عن

ضعف الرعاية والضمان الصحي والرعاية الاجتماعية من قبل الدولة، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، في حماية الشرائح الضعيفة في المجتمع العربي وانتشار الامية وانعدام الثقافة الوطنية والسيادة الطائفية والعدوانية[١١] .

المطلب الثاني: الدعم الاقتصادي

تُعدّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) واحدة من اللجان الإقليمية التي أنشأتها الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها في ميثاقها [١٢]، بهدف تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان كل منطقة من مناطق العالم، فالإسكوا توفر الدعم كإطار لصياغة السياسات ومواءمتها، ومنبراً للإلتقاء والتنسيق، والمعرفة، ومرصداً للمعلومات.

لقد أثرت أزمة كورونا على الكثير من المقومات وعلى ميزان القوى العالمي، إذ خلقت واقع مختلف للعديد من الجوانب سواء السياسية والاقتصادية ام الاجتماعية والنفسية ايضاً، ولتحقيق أهداف السياسات الخارجية وأبرزها القوة الناعمة، التي تلجأ إليها الدول العظمى لفرض سيطرتها ومد نفوذها خاصة النواحي الاقتصادية والسياسات الاقتصادية العالمية ولاسيما في مجالات الطاقة البديلة للنفط لدى الدول النامية، وايجاد مصادر دخل وتنوع بالاستثمارات ونمو صناعي وزراعي وتقليل الاستيراد للوصول إلى الاكتفاء الذاتي تدرجياً عِبرَ تحسين المنتجات المحلية وتقليل الاستيراد؛ وبذلك يكون دعم اقتصادي محلي لتعافي من الاثار السلبية [١٣]، فالدول الصاعدة اقتصادياً وصناعياً هم صناع القرار في المستقبل.

نحن أمام تغييرات هيكلية في النظام الدولي بظهور التكتلات والتحالفات الاقليمية أمثال تحالف (أوكوس*) ، وصعود بعض الدول نامية لتصبح المرحلة ما بعد كورونا حرب الكترونية وسيبرانية، وكذلك ظهور مشكلات أخرى وأبرزها (حروب المياه)، لذلك دول العالم أجمع والدول النامية تستطيع بناء نفسها ذاتياً عن طريق ما تم ذكرهُ في أعلاه وتحقيق الاكتفاء الذاتي وأكتساب التقنيات حديثة ومعاصرة لتحقيق الريادة الدولية[١٤]، أما المنظمات الدولية وعضويتها وحكومات المنطقة العربية لم تتمكن في فترات الازدهار الاقتصادي من إحداث تحولات مؤسسية لتنشيط وتطوير القطاع الخاص، وتطوير أقتصاديات منافسة ومتنوعة وفتح أسواق عالمية، ونتيجة للتراجع الاقتصادي، اضطرت العديد من دول المنطقة النامية للاستدانة، وقد تضخمت المديونية في عدد منها لدرجة عدم قدرة الاقتصاد في كثير من الحالات على تلبية هذه الديون، مما أدى إلى تقليص قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وأن مشكلة القروض الخارجية تنبع من وجود افراط في الطلب الكلي ناجم عن وجود أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية ينعكس من خلال وجود اختلال داخلي واختلال خارجي، فالتمويل لن يحلل المشكلة بمفردهِ وإنما المطلوب هو القضاء

على هذا الاختلال بنوعيه واستعادة التوازن، فالمشكلات الاقتصادية والمتمثلة بصورة تحقيق مشاريع التنمية السريعة والشاملة وعدم استثمار بلدان العالم النامية لمواردها الطبيعية والبشرية بالشكل الصحيح، وهذا ماجعلها تعتمد على البلدان الغربية ووقوعها في شرك التبعية الاقتصادية، وعدم الاستقرار في نظام التمويل العالمي، أذ تؤدي الأزمات المالية إلى صعوبات اقتصادية، وظهرت الحاجة إلى شبكات الأمان الاجتماعي لتحل جزء بسيط من المشكلات المجتمعية التي تعاني منها الدول لسد الثغرات الاقتصادية المتوقعة وغير المتوقعة في المستقبل، وقد أدى التحرر الاقتصادي وتفكيك سوق العمل والخصخصة إلى زيادة الفروق في الاموال المكتسبة وفرص الحياة، لذلك فأن نظام الإعانات والخدمة الاجتماعية للسلطة المحلية كان من الضروري تبنتها من أجل التماسك المجتمعي وتحقيق الأمان الاجتماعي [١٥] .

ان التوسع بسياسة خصخصة القطاعات الحكومية، والعمل على اصلاحها عن طريق سياسات التثبيت الاقتصادي والاصلاح الهيكلي الذي تنتهجها كلاً من المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وقد قَدر(البنك الدولي) قيمة الموجودات التي تم خصخصتها بأكثر من(٢٠٠) مليار دولار في(٧٠) دولة[١٦]، مما اضطر البنك الدولي وهذه الدول إلى تطوير وتمويل شبكات الأمان الاجتماعي لتحد من الآثار الاجتماعية السلبية، كارتفاع البطالة وتزايد الفقر في بعض الحالات، لذلك فمن الضروري تطوير نفقات القطاعين المصرفي والمالي، وتعزيز دور الاستثمار في المشاريع الصناعية، واستقطاب الكفاءات على وفق إستراتيجية إنمائية، وتنشيط دور القطاع الخاص عَبرَ آلية خصخصة المشاريع، فالأستثمار وهو أمر مهم في كل دولة؛ لان المستثمر يبحث عن الأمان والاستقرار في البلد الذي يستثمر فيه، وإن من أبرز المشكلات التي تعيق عمل المستثمر تكمن في عدم الاستقرار الاقتصادي، فالتطورات الاقتصادية تنتج آثاراً اجتماعية، وبذلك فهي تمس قضايا محورية في مجال السياسة العامة، وأبرز المشكلات الاقتصادية تتمثل في: أرتفاع اسعار الطاقة والغذاء وتكمن في النقاط الاتية [١٧]:

١. الغذاء بسبب(الاضطرابات المناخية) والجفاف والحرب.
٢. النفط (مدعوماً بتواصل التعافي الاقتصادي).
٣. الغاز الطبيعي (بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا).

وأنّ اهتمام الدول بالمنظمات الاقليمية والدولية المنتمية إليها، بهدف الحصول على مزايا أقتصادية أو أكثر منها سياسية لتحسين أوضاعها المعيشية الاقتصادية التجارية والمالية، والأخذ بنظام السوق الحرة او المفتوحة وتغليب الليبرالية الاقتصادية على الانفتاح السياسي، نتيجة للتراجع الاقتصادي في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين،

اضطرت الكثير من (دول المنطقة العربية) للإستدانة، وقد تضخمت المديونية في عدد منها لدرجة عدم قدرة الاقتصاد في كثير من الحالات على تلبية هذه الديون، مما أدى إلى تقليص قدرة الحكومات العربية على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، لقد أصبحت المنظمات الدولية شريكاً أساسياً في تطبيق إستراتيجيات التنمية لاسيما عندما أصبحت الدول غير قادرة للإيفاء بكل الإحتياجات الأساسية للأفراد كما ونوعا، فتم التركيز على أهمية التنمية الإقتصادية لكل الأطراف كأداة أساسية للأمن الدولي، وهذا ما يدعم الطرح القائل بأنّ تخفيض النفقات العسكرية يساعد النمو الإقتصادي وهذا بإعتبار النفقات غير منتجة، فالتنمية تختلف من بلد إلى أخرى كما عرفت تطور عبر مراحل تميزت كل مدة بنوع وهدف معينة من التنمية ونذكر أهم مراحلها[١٨]:

أ. المرحلة الأولى: تشير التنمية إلى النمو الاقتصادي بالإعتماد على مؤشر زيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي.

ب. أما المرحلة الثانية: فتشير التنمية إلى فكرة النمو والتوزيع إذ بدأ المفهوم يشمل أبعاداً اجتماعية عن طريق الاهتمام بمعالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع.

ت. والمرحلة الثالثة: تهتم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة .

ث. أما المرحلة الأخيرة تتضمن مفهوم التنمية المستديمة، والتي تعني تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتهم الخاصة.

ومن تلك المنظمات التي برز دورها على الصعيد العالمي في تحقيق الأمن الاقتصادي هي منظمة الاوكسفام *غير الحكومية وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ** إلى جانب العديد من المنظمات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تسعى إلى إحداث تغيير كبير وإيجابي ومستدام في حياة الفقراء خاصة الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال، كما تعمل على حماية حقوق الإنسان وكذلك محاولة تحقيق التنمية المستدامة، وثمة إجماع على أنّ البلدان الاكثر فقراً سيكون التواصل النمو بشكل اسرع من البلدان الغنية؛ وذلك لأثبات أن العالم قد يصبح أكثر تكافؤ والتوقع زيادات هائلة في أعداد أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة العالمية، وقد يكون التجاوز بشكل ضئيل وغير مستقر لكن سيكون عن طريق قوة بناء شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة في البلدان النامية[١٩] .

لقد كانت هناك سيناريوهات أخرى متوقعة تشمل السياسات الحمائية والنزاع الجغرافي السياسي وتغيير المناخ وتكرار الأزمات المالية، لذا قيم المشاركون في تجربة دلفي* تغيير المناخ الذي بات يمثل تهديداً كبيراً على التنمية الاقتصادات متوسطة الدخل في غصون (١٥ سنة) القادمةأبتداءاً من العام (٢٠١٢-٢٠٢٧)؛ وهذا التغيير يأتي

بالمرتبة الخامسة من بين (٧) سبع عوامل محتملة التأثير، كما أن مدى نمو الطبقة المتوسطة له نتائج قابلة للقياس فيما يتعلق بالمشكلات البيئية، المتمثلة في احتمالية ظهور أسوأ حالات الانبعاثات العالية واستهلاك الطعام والمياه، والطلب على الموارد الطبيعية وهو ما قد يستوجب التعاون بين أوروبا والاقتصادات الناشئة، وتأثير نمو الطبقة المتوسطة على زيادة أنبعاثات الكاربون ونمو هذه الطبقة المذكورة سيؤدي إلى حد ما في تهديد استدامة الموارد الطبيعية، وقد سبق لجنة الأمن القومي الأمريكي أن ركزت على المخاطر الشاملة التي تهدد الأمن العالمي ولاسيما تغيير المناخ والإرهاب [٢٠] .

لابد من تكامل الحلول السياسية والاقتصادية عند مواجهة الأزمات، في حين أن الدول النامية لديها متطلبات هائلة ومن الضروري عدم فرض قيود على أقتصاداتها تحد من معدلات نموها تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، أما مجابهتها للظروف المناخية القاسية التي تضر بالاقتصاد فهي تعتمد بشكل كبير على مدى حصولها على الدعم المالي الدولي، وازدياد الوعي العالمي بخطورة المناخ وخاصة من ناحية المنظمات الدولية أمثال: منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمات المجتمع المدني[٢١]، لعل ذلك أسهم في أعطاء بعداً جديداً للتنظيم الدولي فالبعد الاقتصادي والتجمعات القائمة التي تربط الدول بروابط معينة سواء أكانت بحكم الجوار الجغرافي أم بحكم المصالح الاقتصادية والمصير المشترك ما بين الدول العربية، ومن الملاحظ على الصعيد الدولي وجود التنظيمات الدولية الاقليمية في بعدها الاقتصادي وتبنيها للتكامل الاقتصادي أسلوب سليم لبناء العلاقات الدولية والتقدم الاقتصادي دعماً للاستقرار السياسي الدولي، أعلن البنك الدولي أنّ(٧) دول عربية ومشرقية قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعلي، من خلال تحسين فرص التعاون الاستثماري والتجاري والمالي بين دول المشرقية التي تضم كلاً من(مصر وتركيا والاردن ولبنان والعراق وسورية وفلسطين على وفق رؤية المشرق الجديد لتحقيق التكامل، لذلك يشير تقرير البنك الدولي إلى أوجه التكامل ما بين الدول المذكوره أعلاه (دول المشرق الجديد) [٢٢]، على الرغم من تعثر تلك البلدان المذكورة أعلاه؛ بسبب جائحة كورونا لكنها يمكن ان تنهض من جديد بعد الانتفتاح العالمي للحظر على السلع والبضائع والنهوض بالواقع الاقتصادي والتجاري وسير الحياة كما كانت قبل مجيئ فايروس كورونا.

أذ يمكننا القول ان الدعم الاقتصادي من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية يسهم ولو بشكل مبسط من أنقاذ الوضع القائم سواء أكان الدعم عيني ام نقدي وتكون المنظمات إلى جانب الدولة في الكوارث والأزمات ولمساعدتها أيضاً في اتخاذ السياسات الحماية البديلة التي تخدم الوضع القائم وتساعد بذلك شبكات الأمان الاجتماعي على الاستمرارية في العطاءلافراد المجتمع.

المطلب الثالث: الدعم التنسيقي لبلدان الاسكوا لردم الفجوة الرقمية لشبكات الأمان الاجتماعي

لردم الفجوة في البلدان العربية على وفق سياسات اجتماعية حديثة ومتطورة لدعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ وذلك بسبب ان بلدان الاسكوا ليست جميعها متأخرة في التطور الرقمي لكن بعضها كانت تسري على وفق التطورات الحديثة للعالم المتطور وبعضها الآخر كانت هنالك عوائق تقف في طريق التطور والتقدم الرقمي والتكنولوجي؛ بسبب الأحداث الطارئة والحروب والأزمات ومن تلك الأسباب نذكرها بالشكل الآتي :

أولاً: الأسباب الاجتماعية:

لم يتردد ماكس فيبر، ذات يوم، في الجَزم بأنّ عالم الغد سيكون تقنيًا بامتياز، لذلك من الضروري يتم استغلال تطور التكنولوجيا الكبير الحاصل، لخدمة الأفراد بشكل أسرع وأفضل، لرفع الكفاءة وتقليل الأخطاء وزيادة الإنتاجية، لكن جهود التحول الرقمي في بلدان الاسكوا يواج معوقات عدة اجتماعية واقتصادية وتقنية وقانونية، مما يتسبب في تعطيل سرعة إنجاز التحول، وتُعدّ العوامل الاجتماعية من أهم المعوقات التى يجب الالتفات لها، حيث إنّ العنصر البشري هو جوهر التنمية في كل البلدان لذلك تقف أسباب عدة في التطور الرقمي في بلدان الاسكوا ويكمن ذلك في[٢٣]:

١. الأمية.
٢. فجوة الجمود المجتمعي.
٣. فجوة الجمود التنظيمي والتشريعي.
٤. الخوف من الرغبة في التغيير(فقدان الوظيفة)
٥. عدم تعزيز روح الحداثة ومواكبة التطورات العالمية.
٦. الرغبة في (احتكار المعرفة) لدى بعض البلدان.
٧. سرقة البيانات؛ بسبب الفساد الإداري والسياسي.
٨. ضعف الحماية الأمنية للمؤسسات بسبب ضعف البنى التحتية.

ومن خلال ما سبق تتضح هنالك تحديات تعاني منها دول الاسكوا، فعند تطبيق البنى التحتية التكنولوجية المحمية وحماية البيانات الحكومية والبيانات الشخصية، وعدم الاحتكار للمعلومات المتطورة، والعمل على تقوية مراكز البحوث والتطوير، سيتسنى للبلدان العربية العمل على تطبيق التكنولوجية والاطمئنان بالثقافة التكنولوجية الرقمية الاجتماعية التي تعمل المؤسسات الحكومية على تطبيقها في العصر الحالي بذلك تصبح التحديات التي تعاني منها دول الاسكوا نقاط رئيسة قابلة للمعالجة بالطرق الحديثة لمواكبة العالم المتطور، وبذلك ستتطور المؤسسات الاجتماعية المعنية

بشوؤن الأفراد وحمايتهم عبر شبكات الأمان الاجتماعي ولديهم الثقة التامة بالعمل الحكومي الجاد لتضمين حقوقهم بالطرق الحديثة، وهناك حاجة إلى مجموعة من الضوابط الأمنية والوقائية والاستباقية والتفاعلية لردم الفجوة وبعيداً عن البيروقراطية المكتبية لتقليل الجهد والمال والوقت.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

هنالك تأثير اقتصادي كبير جراء التحول الرقمي ويكون ذلك من جانبين التفاعل والتكامل المستمرين للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا من جانب، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جانب آخر، فالتحول الرقمي في دول الاسكوا أسهم بدور إستراتيجي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن هنالك تحديات عدة كانت تقف أمام التطور الرقمي ومنها كالآتي[٢٤]:

١. ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات.
٢. انتشار شركات متعددة الجنسيات في الأسواق المحلية.
٣. انحياز التكنولوجيا إلى الدول الأقوى إقتصادياً.

أما تطور الجانب الاقتصادي الرقمي للدول العربية والعالمية كان منطلق من (المعرفة) بأهميتها في تطوير الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الرقمي بشكل خاص، للوصول إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة مع بقية دول العالم، وأنّ وجود فجوة بين البلدان العربية والبلدان الصناعية نتيجة التعجيل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تحتل أهمية كبيرة في العالم المعاصر عن طريق تأمين حياة الأفراد اجتماعياً واقتصادياً للقضاء على الفقر والبطالة، وأنّ دور شبكات الأمان الاجتماعي مرتبطة بواقع البلاد المؤمنة للأفراد بات من الضروري التطور نحو العمل الرقمي لتسهيل العمليات الاقتصادية بين البلدان وكذلك إتاحة فرصة لدخول التطور الاقتصادي بشكل يسهل على الحكومات العربية معرفة مستقبلها تبعاً لمدى إختلاطها مع الدول المتقدمة لزيادة المشاركة الدولية والإقليمية لانعاش الاقتصادات العربية، ويكون ذلك عبر المشاركة الدولية والإقليمية لتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية وكذلك تحقيق الرفاه الاجتماعي، لذلك هنالك مؤشرات تدل على تطور الاقتصاد الرقمي والواجب توافرها في الاقتصادات الحديثة ومنها كالآتي[٢٥]

أ. النمو الهائل في استخدام الانترنت (الحكومة الالكترونية وصولاً إلى الحكومة الذكية).
ب. البنى التحتية الداعمة.
ت. تفصيل العروض التسويقية (البائع المستهلك)، المواطن الرقمي.

ث. الانماط الجديدة من الوسطاء.

ج. الابتكار الرقمي.

على الرغم من وجود أسباب تعيق حركة تقدم الاقتصادات نحو الرقمية إلاّ أنّ هنالك تقدم للوصول إلى المعرفة الرقمية الاقتصادية والاجتماعية لأنّها متصلة بحياة المجتمع، ومن الضروري توحيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لدى المؤسسات الحكومية لمعرفة المؤشرات الحقيقية للمجتمعات ومعرفة الأعداد الحقيقية للأفراد المحتاجين للضمان الاقتصادي والاجتماعي وحمايتهم بشبكات الأمان الاجتماعي، وتكوين بذلك مواطن يمتلك المعرفة والوعي وثقافة الابداع الرقمي للإسهام في عملية التنمية الرقمية، وبذلك كانت للتكنولوجيا الاهمية الكبيرة في الحفاظ على حياة المواطنين والتواصل الرقمي كان الحل لكثير من الازمات ومنها الاقتصادية في تيسيير امورهم بين البلدان العربية والعالمية، ولضمان الأمان الاجتماعي للمجتمعات التي عانت من الأزمات فكانت الثورة التكنولوجية عامل مساعد رئيس للسيطرة على الوضع العربي والعالمي في تلك المدة، لذلك لجأت الكثير من البلدان لشبكات الأمان الاجتماعي كوسيلة ودوراً محوري في إنقاذ الكثير من الأفراد لتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية والاستمرارية لضمان الخدمات التكاملية للأسر الفقيرة والمسنين والمعاقين المشموليين بالأمان الاجتماعي.

ثالثاً: الأسباب السياسية:

بسبب الأحداث المتسارعة في التطور الرقمي كضرورة حتمية لحياة البلدان والمنظمات الدولية، والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، بذلك يتسنى للتحول الرقمي السياسي ان يواجه أسباب عدة منها[٢٦]

١. صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية.
٢. سيطرة القطب الواحد عالمياً على المحيط الجيومعلوماتي.
٣. صعوبة السيطرة على الأزمات السياسية في المنطقة العربية.
٤. العجز عن الحد من المخاطر ودرء النزاعات والكوارث السياسية.

وتبعاً للصعوبات التي تواجهها بلدان الاسكوا في عملية التغيير، بسبب أغلاق الجهات الحكومات للتطور التكنولوجي والوعي المجتمعي لكي يستطيع الحاكم المستبد السيطرة على الدولة وأبقاءها على المعرفة المحدودة كانت من الأسباب الهيمنة السياسية للحكام التي باتت دول الاسكوا متأخر عن دول العالم المتقد، وبعد الانفتاح العالمي وأنتشار التكنولوجيا أصبح من الضروري إعتماد الحكومات العربية والعالمية لخطط عمل حديثة ومواكبة للتكنولوجيات المعاصرة، والاستجابة إلى الأولويات الملحة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما في مجال الحماية (شبكات

الأمان الاجتماعي) الحكومة الداعمة، عن طريق تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، من حكومات، وقطاع خاص، وقطاع أكاديمي، ومجتمع مدني، ونساء وشباب وأشخاص ذوي احتياجات خاصة، لصياغة المصلحة العامة، وتحديد التطبيقات وبلورة الحلول التكنولوجية للمجتمعات العربية[٢٧]وتعزيز التعاون الإقليمي وتوفير الموارد المالية اللازمة لتطوير التكنولوجيا

رابعاً: الاسباب التقنية والتكنولوجيا:

إنّ تفشي الانغلاق التكنولوجي والاندماج المعرفي سابقاً، وتنامي الاحتكار التكنولوجي(اي اخفاء المعلومات وجعلها سرية) كانت من الأسباب التي تقف ضد التطور منطقة الاسكوا، فالولايات المتحدة والصين من الدول التي تسعى إلى ظهور دولهم أكثر تقدماً تكنولوجياً ومعرفياً عن طريق نبذ الطرق التقليدية واستخدام التطور التكنولوجي للتخلص من عصر البيروقراطية إلى عصر الحداثة الرقمي والذكي، فالمثلث الدولي المنافس هم(الولايات المتحدة كقوة عظمى، والصين، وروسيا)، وترمي الصين أن تكون رائدة الذكاء الاصطناعي على الصعيد العالمي بحلول العام(٢٠٣٠)، وتستثمر أو تستخدام البيانات التي تُعدّ مورداً إستراتيجياً تسعى إلى بلوغ أهدافها ولتحقيق الريادة العالمية وتلبية الاحتياجات المحلية [٢٨]، وعلى راسمي السياسات العامة الحكومية صياغة سياسات مرنة تتعامل مع الفرص الإيجابية والآثار السلبية للتكنولوجيا، وهذا يتطلب إعادة التفكير بسياسات سوق العمل وإعادة تصميمها وينبغي أيضا على راسمي السياسات في المنطقة العربية العمل على توفير البيئة المحيطة المناسبة التي تسمح بالإفادة من التكنولوجيا في إيجاد فرص عمل جديدة، فمن ناحية الحماية الاجتماعية لشبكات الأمان الاجتماعي إذ تسعى دول الاسكوا إلى إدماج الاشخاص ذوي الاعاقة وأعطاءهم أهمية خاصة، بسبب الفرص التي تتيحها التكنولوجيا في تيسير نفاذهم إلى وسائل التواصل المرئية والمكتوبة والمسموعة، وتعزز بذلك فرص إدماجهم في عملية التنمية المستدامة على المستويين الوطني والاقليمي، وورد موضوع الأدماج الرقمي في (اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الامم المتحدة في العام ٢٠٢١)، التي نصت في المادة (٤) الفقرة (هـ)على: " اتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز على اساس الاعاقة من جانب اي شخص او منظمة او مؤسسة خاصة" [٢٩]اي تشجيع البحث والتطوير وإتاحة التكنولوجيات الحديثة المناسبة لأشخاص ذوي الإعاقة بكلفة معقولة، بما يسهل الحياة والاندماج في المجتمع" [٣٠]، وضع آلية دفع تتماشى مع اتجاهات رقمنة مدفوعات الحكومة إلى الأفراد(G2P)* وتشمل هذه المدفوعات رواتب القطاع العام، والمعاشات التقاعدية، والتحويلات النقدية، وغير ذلك من تقديمات الحماية الاجتماعية، وتشمل جوانب كفاءة المدفوعات النقدية الرقمية التي تحول إلى الحسابات المصرفية او حسابات عَبر الهاتف المحمول: (وغالباً تكلفتها أقل،

تحسن الشفافية، تقلل التسربات، تمنع الاخطاء والاحتيال والفساد، إمكانية زيادة الشمول المالي بين الفئات الاشد فقراً وتعرضاً للمخاطر [٣١].

الخاتمة :

وفي الختام يتبين لنا مدى اهمية دور المنظمات الدولية في الدعم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشبكات الامان الاجتماعي وان للمنظمات الدولية وشبكات الامان الاجتماعي تعاون مشترك يمكن ان يفضي الى حل المشكلات، وتسعى الدول إلى التطورات التكنولوجيا الحديثة والفكر السياسي والحكومات عليها أن تدرك مدى أهمية ذلك التطور العصري بالمجالات المختلفة، ولا سيما في مجال السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي التي تساعد الفئات المحدودة من المجتمع ان تكون متواجدة فعلياً وتتسهم بدور فعلي وتقني حقيقي وتحسين مشاركتهم في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية كافة.

هوامش البحث:

١- ليندا لفحل، إدارة التعدد الثقافي داخل المنظمات الدولية منظمة الصحة العالمية إنموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، كلية
الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر – باتنة، ٢٠١٣، ص ٣٦.

٢- حازم محمد إبراهيم، العدالة والسياسة الاجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، ٢٠١٧، ص٢٨.

٣- علي احمد عبد الحميد الرحامنه، الدور السياسي والامني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ٧٥.

٤- نقلاً عن: عبد السلام بغدادي، السلم الوطني المدني دراسة أجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتأزر الوطني، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، ط١، بغداد ، ٢٠١١، ص ص ٩٢-٩٣.

* روبرت مكنمارا: وزير الدفاع الامريكي في عهد الرئيس جون كندي والمدير الاسبق للبنك الدولي للأنشاء والتعمير. للمزيد ينظر: الموقع الالكتروني https://stringfixer.com/ar/Robert_McNamara تاريخ زيارة الموقع في ٢٠٢٢/٤/٢٢.

٥- عبد السلام بغدادي، السلم الوطني المدني دراسة أجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتأزر الوطني، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

٦ – علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والامني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية(٢٠١١-٢٠١٧)، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

٧- حازم محمد ابراهيم، العدالة والسياسة الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٢.

٨– حازم محمد ابراهيم، العدالة والسياسة الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠.

٩– عصام محمد طلعت، السياسة الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٥–١٢٥.

١٠– عبد الواجد ابو عمر، واقع التنمية الاجتماعية في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور على الموقع الرسمي للمركز، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني: https://democraticac.de تاريخ زيارة الموقع في ٢٠٢٢/٥/١.

١١– محمد العيساوي، منظمة الامم المتحدة بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، منشورات زين الحقوقية، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤.

[١٢]الاسكوا: وتضم الإسكوا ١٨ بلداً عربياً هي: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن. للمزيد ينظر: الامم المتحدة الاسكوا، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.unescwa.org/ar/about تاريخ زيارة الموقع في ٢٠٢٤/٣/١٧.

[١٣]سعد عبد الله الحامد، تأملات مابعد كوفيد ١٩ في مجال العلاقات الدولية، مجلة رؤى سياسية علمية دولية محكمة، مركز أفاق للدراسات والتكوين المتخصص، العدد الاول، المجلد الاول، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٩٨.

*أوكوس: تحالف أو شراكة «أوكوس» الثلاثية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا تعيد ترتيب هيكل القوة في منطقة المحيط الهادئ، انطلاقاً من فرضية أن الصين لم تعد منافساً يمكن مجاراته سلمياً، بل تقترب من أن تكون عدواً خطيراً. وإلى جوارها فرضية أخرى مفادها أن مواجهة أميركا لعدو بحجم الصين تتطلب مشاركة في الأعباء من قبل القوى الإقليمية الأكثر تضرراً، كالهند وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام وغيرها من بلدان آسيا التي تنظر إلى الصعود الصيني كمصدر تهديد لمصالحها العليا. للمزيد ينظر: حسن ابو طالب، تحالف أوكوس خطوة أخرى لمحاصرة الصين، جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، العدد(١٥٦٣٨)، تاريخ النشر في ٢٠٢١/٩/٢١، متاح على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/home/article/3200506/%D تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٥/٥.

[١٤]كاتية بوروبة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا: الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية سطيف، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد١٢، العدد(١)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٢١٤.

[١٥]علي خالد عبد الله، مايح شبيب الشمري، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد٣٥، الكوت، ٢٠٢٠، ص ١٦٧.

[١٦]هند شاكر محمود، المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على صنع السياسة العامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، ٢٠٢١، ص ١٦٨.

[١٧]ابراهيم سيف، أزمة الغذاء في الدول العربية حلول قصيرة الأمد لتحدٍ مزمن، برنامج الشرق الاوسط ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢. وينظر للمصدر ايضاً: اسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الاوكرانية على الامن الاوربي : دراسة للتغييرات في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٧، مصر، ٢٠٢٣،ص٢٠.

[١٨]نصيرة صالحي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية بناء السلام دراسة حالة منظمة أوكسفام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٩٤.

*منظمة الاوكسفام: نشأت سنة ١٩٥٤ والتي كانت تعرف في بداية نشأتها بحملة الغذاء لتحقيق السلام، تم عرفت بإسم المعونة الجماعية وبعدها أطلق عليها إسم أوكسفام أستراليا كأحد أعضاء منظمة أوكسفام الدولية، حيث تعمل لتصدى للأسباب الجذرية للفقر خاصة في الدول النامية كما تعمل على تحقيق التنمية، بالإضافة إلى تقديم الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية ولها دور كبير في حماية اللاجئين، حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الإجتماعية وتدعم دور المرأة في التنمية، حيث كان لها دور في تقديم المساعدة لتيمور الشرقية سنة ١٩٧٠ من خلال تقديم خدمات الصحة والتعليم وتخفيف الديون. للمزيد ينظر: https://arabic.oxfam.org تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٠.

*منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية: وهي المنظمة الدولية التي تشمل من ٣٤ دولة من بين الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحرّ والتي يصل نتاجها إلى ثلثي النتاج العالمي تأسست المنظمة في العام ١٩٦١. للمزيد ينظر: دليل النقابات العمالية، المبادئ والتوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة الى الشركات المتعددة الجنسيات توصيات من اجل سلوك مسؤول للشركات في السياق العالمي، مؤسسة فريدريش ايبرت، المانيا، ٢٠١٤، ص١.

[١٩]مؤسسة راند، الاتجاهات المستقبلية العالمية حتى العام٢٠٣٠ الدراسة الموضوعية، صعود طبقة متوسطة عالمية، الشرق الاوسط، تم النشر في المملكة المتحدة، ٢٠١٥، ص١٨. متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR900/RR920z6/RAND_RR920z7.arabic.pdf تاريخ زيارة الموقع في ٢٠٢٢/٥/١١

*تجربة دلفي: وهو أسلوب يعتمد على عرض الاحتمالات لتطوير ظاهرة معينة بألاعتماد على طرق الاستبيان ثم الاستبعاد التدريجي عن بعض الاحتمالات الى ان تستقر عند احتمال معين، ولكنه يتطلب وقتا أطول من الاساليب الاخرى. للمزيد ينظر: عبد العظيم جبر حافظ، مدخل أستشراف المستقبل في النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج تطبيقية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ط١، ٢٠١٨، ص ١٤٣.

[٢٠]شكراني الحسين، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، رؤى أستراتيجية دورية علمية فصلية محكمة

يصدرها مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد الاول العدد(١)، ديسمبر ٢٠١٢، ص٩٩.

٢١ [٢١]– لور شيميري، المناخ، المجلة العربية، ط١، السعودية ،٢٠١٤، ص ١٥.

[٢٢]البنك الدولي، مستقبل الدول المشرقية هو التكامل العربي الجديد، العربي الجديد ٢٠١٤، للمزيد ينظر: https://www.albankaldawli.org تاريخ زيارة الموقع في ١١/٥/ ٢٠٢٢.

[٢٣]للمزيد ينظر: التحديات الاجتماعية للتحول الرقمي، متاح على الموقع الالكتروني: تم نشره في ٢٠٢٢، https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=31122022&id=02fec657-6746-423f-9ba8-8f76e65ffca2 وتمت زيارة الموقع في ٥/٥/٢٠٢٣.

[٢٤]عمرو هشام محمد، ستراتيجية ردم الفجوة الرقمية في دول الاسكوا مع أشارة خاصة للعراق، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٤/ ٥٢، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨٠.

[٢٥]علياء حسين خلف، منتهى زهير محسن، التحول الى الاقتصاد الرقمي في العراق ضرورة تنموية، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية " نحو أتجاهات حديثة وأدارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر"،الكوت، ٢٠٢٢، ص١٤٠.

[٢٦]عمرو هشام محمد، ستراتيجية ردم الفجوة الرقمية في دول الاسكوا مع أشارة خاصة للعراق، مصدر سبق ذكره، ١٨٠.

[٢٧]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ٢٠١٨ آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، مطبوعات الامم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت، ٢٠١٩، معهد قطر لبحوث الحوسبة، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، جامعة حمد بن خليفة، ٢٠١٩، ص٤.ص١٧.

[٢٨]معهد قطر لبحوث الحوسبة، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، جامعة حمد بن خليفة، ٢٠١٩، ص٤.

[٢٩] الامم المتحدة ، اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، المادة الرابعة، الالتزامات العامة، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities تاريخ زيارة الموقع في ٢٠٢٣/١٢/١٢.

[٣٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ٢٠١٨ آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

* الـ (G2P): هي اختصار شائع للمدفوعات من الحكومة إلى شخص.

[٣١] مشهد الحماية الاجتماعية وآفاقها: الملامح القطرية الشاملة لنظم الحماية الاجتماعية والاصلاحات للدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الأقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مطبوعات الامم المتحدة تصدر عن الأسكوا، بيروت، ٢٠٢٢، ص١٠٦.